20
أب - 2022

IRAQCOPY

Iraq In Global Think Tanks

نشرة محدودة التداول تصدر عن مركز غداً لادارة الصراع وترصد ما تتناوله مراكز التفكير العالمية عن العراق

تحذير مبكر: كيف يتسنى للعراق التأقلم مع التغير المناخي؟

مركز غداً لإدارة الصراع

- مركز صنع قرار غير ربحي وغير حكومي.
- يعنى بتطوير عملية صناعة القرار في العراق من خلال تطوير الافراد والاساليب والادوات
- يهدف الى رصد كل ما يتعلق بالشأن العراقي في مراكز التفكير العالمية ومراكز صناعة القرار وتقديم البدائل بشأنها.
- يتعامل مع القضايا من باب مصلحة العراق القومية العليا ويقترح تنسيقاً للمصالح مع البلدان الاخرى بما لا يضر بمصلحة العراق.
- يسعى من خلال دبلوماسية موازية الى خلق بيئة تعاون اقليمية لادارة الصراع.
- يساعد الفواعل الداخلية على خلق بيئة حوار مستدامة

غد
Tomorrow لإدارة الصراع

IRAQCOPY
Iraq In Global Think Tanks

نشرة محدودة التدا ول تصدر عن مركز غداً لإدارة الصراع
وترصد ما تتناوله مراكز التفكير العالمية عن العراق

فريق التحرير | IRAQCOPY Iraq In Global Think Tanks

عباس راضي العامري

د. نصر محمد علي
د. كرار انور البديري
فيصل الياسري

د. محمد عبدالله الشمري
د. باقر جواد كاظم
د. ايناس عبدالسادة

+9647905400123 ghadncenter@gmail. com

تحذير مبكر: كيف يتسنى للعراق التأقلم مع التغير المناخي؟

الكاتب:

نسيبة يونس

زميل زائر في المجلس الاوربي للعلاقات الخارجية وباحثة في مجال السياسة العراقية, والحوكمة, والوساطة السياسية, وتحقيق الاستقرار, وادماج الشباب ومكافحة التطرف.

المصدر:

المجلس الاوربي للعلاقات الخارجية

https://ecfr.eu/publication/early-warning-how-iraq-can-adapt-to-climate-change/

التاريخ:

تموز 2022

ترجمة وتحرير:

مركز غدا لإدارة الصراع -
د. نصر محمد- فيصل عبد اللطيف

ملخص تنفيذي

- العراق يواجه خطرا كبيرا يعاني فيه من اسوء اثار ازمة المناخ, بما في ذلك ارتفاع درجات الحرارة ونقص المياه الحاد.
- مع تقلص الاراضي الصالحة للزراعة واختفاء المهن الزراعية, ينزح الكثير من العراقيين الى المدن بحثا عن العمل. الامر الذي يزيد من الضغط على الخدمات, ويرفع من اسعار الغذاء, ويفاقم التوترات الاجتماعية ويؤدي الى التظاهرات والعنف.
- ضعف منظومة الحكم في العراق تحول دون تحسين ادارة المياه, ومنع الصراعات بين المحافظات والصراعات القبلية, وجذب الاستثمار والخبرات اللازمة لخلق وظائف صديقة للبيئة والتكيف مع التحول المناخي.
- الوعي العام بالمخاطر المناخية يزداد, الا ان قلة قليلة من القيادات السياسية تضع هذه الامر من ضمن اولوياتها.
- لقد حاول العراق مرارا الوصول الى توافقات حول القضايا المتعلقة بالمياه مع دول المنبع مثل تركيا وايران, اللتان تقومان ببناء السدود التي تؤثر على واردات المياه الى العراق, واللتان تعتقدان ايضا بان العراق العراق يدير حصته من المياه بشكل سيء.
- على العراقيين والاوربيين العمل سويا على تحسين الحوكمة السيئة في العراق والتفكير بخلق بعض السبل الكفيلة بانشاء نظام انذار مبكر لتشخيص الصراعات المحتملة التي قد تشتعل كنتيجة لتأثيرات التغير المناخي.

مقدمة:

لقد نبهت سلسلة من الاحـداث الدراماتيكية التي حصلت خلال الاشهر الستة الماضية الرأي العام العراقي الى حقيقة ومخاطر التغير المناخي. تسعة عواصف ترابية اكتسحت البلاد خلال فترة ثمانية اسابيع فقط, متسببة باغلاق الدوائر الحكومية والمطارات وتعطيل النشاط الاقتصادي ودخول الاف من البشر الى المستشفيات. خلايا من جماعة تنظيم الدولة الاسلامية (داعش) استغلت انحسار مدى الرؤية الذي تسببت به العواصف لشن هجمات على قوات الامن العراقي.

ومع مطلع سنة 2022, اشعلت الاخبار الواردة بشأن الجفاف التام لبحيرة ساوة في محافظة المثنى الى موجة من الاسى والحنين الى الماضي حيث تحسر المواطنون المحليون والمعلقون على تأثير الجفاف على مصادر معيشة السكان وهوية المحافظة. يضاف الى ذلك القصص المفزعة التي تلت ذلك والتي تناولت الانخفاض الحاد بمستويات المياه في بحيرة حمرين في محافظة ديالى وزيادة التلوث في بحيرة الرزازة في محافظة كربلاء.

وبالعودة الى سنة 2018, فقد تراجعت جودة المياه في مدينة البصرة بشكل كبير مع ارتفاع مستويات المياه في الخليج الفارسي مع تقلص تدفقات مياه انهار المنبع والتراجع كميات الامطار الامر الذي اسهم في زيادة نسبة الملوحة في نهر شط العرب. ادى ذلك الى دخول ما يقارب 120,000 نسمة الى المستشفيات ودفع بالاف المواطنين الى الانضمام الى المظاهرات الجماهيرية المناهضة للسلطات المحلية والفدرالية. وقد تصدت قوات الامن والجماعات المسلحة ذات الارتباطات السياسية باستخدام العنف, متسببه بقتل 31 شخصا على الاقل واصابة المئات الاخرين. كما ادى التعامل السيء مع هذه الازمة الى اضعاف فرص رئيس الوزراء حيدر العبادي بالحصول على فترة ثانية كرئيس للوزراء, بالاضافة الى اضعاف شرعية مؤسسات الدولة, وتمكين الجماعات المسحلة من شن حملة اغتيالات بالضد من الناشطين والمتظاهرين.

هذه الاحـداث في المحصلة جلبت قضية التغير المناخي الى

IRAQ COPY

النقاشات السياسية في العراق- لكن قادة البلادة لم يقوموا حتى اللحظة باي خطوة ذات معنى في هذا المجال. وذلك على الرغم من الخطورة الجدية لاثار التغير المناخي على العراق على المدى البعيد والمتوسط. في عام 2019, صنف تقرير للامم المتحد العراق خامس بلد في العالم مهدد من ناحية وفرة الماء والغذاء والعرضة للارتفاع الحاد في درجات الحرارة. فدرجات الحرارة في العراق ترتفع بمعدل سبع مرات اعلى من المعدل العالمي, في الوقت الذي يتوقع فيه تناقض معدلات تساقط الامطار بمعدل 9 بالمئة مع حلول عام 2050. في الوقت ذاته, تواجه البلاد ارتفاعا في معدل نمو السكان يبلغ حوالي ضعفي المعدل العالمي, بمعدل 2.25 بالمئة سنويا, ليبلغ عدد سكان العراق خمسون مليون نسمة في سنة 2030 وسبعون مليون نسمة في عام 2050.

هذه التغيرات بدورها تقود الى حدوث حركة هجرة ضخمة من الريف الى المدينة, مسببة ضغطا هائلا على الخدمات المحدودة وفرص العمل في المناطق الحضرية, ومشعلة اضطرابات اجتماعية ومغذية للصراعات والتنافس بين المحافظات والقبائل. في بعض الحالات ساهمت هذه التحولات في تمكين الجماعات المتطرفة الى كسب موطئ قدم في المناطق الريفية المسحوقة. تكبح الحوكمة المعطوبة وضعف القطاع الخاص والنقص في الاستثمار الاجنبي المباشر قدرة البلاد على اتخاذ جهد مركز يعالج كلا من اسباب واثار التغير المناخي. فالحوكمة السيئة تتسب في الهدر المائي, ويجعلها في موضع ضعف حيال دول المنبع, تركيا وايران, اللتان تقومان ببناء السدود التي تجعل من الوضع في العراق اكثر سوءا.

على العراق وبصورة عاجلة الموافقة على تخصيص اموال كبيرة لاعمال سياسة مناخية فعالة. وبامكان الاوربيون تقديم الدعم باشكال متعدده- بكل تأكيد في المجال التقني, بالاضافة الى اقناع القادة السياسين في العراق بفوائد هذه السياسة ليس فقط في معالجة اثار المناخ المتغير بل وايضا في تحسين الحوكمة الداخلية وتنويع مصادر الاقتصاد الوطني.

سياسات واقتصاديات التغير المناخي في العراق

السياسات:

العراق الان عالق في فترة من الشلل السياسي: حيث مرت تسعة اشهر منذ الانتخابات البرلمانية في شهر اكتوبر 2021, ولم تتشكل حكومة جديدة حتى الان. مؤخرا, عقد الاضطراب المشهد السياسي بعد انسحاب اعضاء الكتلة الصدرية-الكتلة الاكثر نجاحا في الانتخابات- من البرلمان بصورة جماعية. وعلى الرغم من ان العراق يتمتع الان من العوائد الغزيرة المتأتية من فترة الارتفاع في اسعار النفط, الا انه حتى تشكيل حكومة جديدة ستبقى الدولة عاجزة قانونيا عن تمرير موازنة جديدة توزع من خلالها التخصيصات-سواء لمعالجة مسالة التغير المناخي او غيرها من القضايا التي تحتاج الى استثمارات والتزامات طويلة الامد.

حتى ومع مجيء حكومة جديدة في نهاية المطاف, فانه من غير الواضح اذا ماكانت قضية المناخ ستلقى الاهتمام والدعم الذي تحتاجه ومن اعلى المستويات. فالتنافس السياسي محتدم بشكل كبير, تحديدا بين الجماعات الشيعية المسلحة- والتي تتحكم في معظم المناطق المتأثرة بالتغير المناخي لكن سلم اولوياتها يشتمل على قضايا مختلفة. هذه الفوضى السياسية يفاقمها فهم محدود لمعنى التغير المناخي لدى النخب الحاكمة في البلاد.

بعض الاصوات المهمة تدعو الى الاستثمار في مجال المناخ, بما في ذلك قيادات متقدمة في الوسط السياسي العراقي. ففي شهر نوفمبر من عام 2021, تبنت الحكومة الفيدرالية مبادرة الرئيس برهم صالح المعروفة بمشروع اعادة احياء مابين النهرين. ولاول مرة يضع هذا المشروع خطة طموحة لمعالجة اكثر اثار التغير المناخي حدة في البلاد. ان الرئيس برهم صالح هو مناصر شديد لسياسة التكيف مع التغير المناخي. ففي مقابلة له مع المؤلفة, قال: «ان حجم

IRAQ COPY

المشكلة(التغير المناخي) كبير جدا كمدخل للصراع وانعدام الاستقرار, وستصبح تدريجيا قضية سيجدها السياسيون في العراق تستحق الاهتمام.»[1]

لقد تضمنت مقترحات الرئيس صالح مبادرة الاستخدام الامثل للمياه, برنامج اعادة التشجير, وخطط للاستثمار في الطاقة الخضراء. وبالرغم من ان الرئيس نجح باقناع الحكومة تبني مشروع احياء بلاد ما بين النهرين كاطار عمل سياسي يخصص له التمويل اللازم وتتسنى امكانية اعماله, الا انه ينبغي على القادة السياسيين ان يكونوا مستعدين لتخصيص الاموال اللازمة في هذه المبادرات طويلة الامد. وان كان صناع القرار في العراق مقيدين في الوقت الحاضر لعدم قدرتهم على تمرير الموازنة, الا ان اغلبهم باي حال من الاحوال يفضلون السعي نحو تقديم هبات شعبوية قصيرة المدى, مثل توفير التعيينات في القطاع الحكومي العام.

وزير المالية العراقي, علي علاوي, قام ايضا باطلاق برنامج اصلاحي عرف بالورقة البيضاء والـذي يسعى من خلاله الى وضع الاقتصاد العراقي في مسار تنموي مستدام يوفر من خلاله التمويل من الانفاق العام للاستثمار في مجال الاستجابة الى تحديات التغير المناي. وبهذه الطريقة, سيتسنى للقادة احداث التغيير عن طريق زيادة الوعي بهذه المسالة في اوساط النخب السياسية.

وبالرغم من قتامة المشهد, الا ان مشروع اعـادة احياء بلاد ما بين النهرين وغيره من المبادرات المطروحة مثل مبادرة علي علاوي تدل على ان التغير المناخي بدا اخيرا تلقي بعض الاهتمام على اعلى المستويات في السياسية العراقية. وفي اي وقت ستتوصل فيه المؤسسة السياسية العراقية الى اتفاق حول تشكيل حكومة جديدة, سيكون من المهم بالنسبة لها ان تضع على من ضمن اولوياتها تمويل واعمال هذه المبادرات الطموحة الهادفة الى معالجة قضية التغير المناخي. فالاثار الواسعة المترتبة على ازمة المناخ ستعني في نهاية المطاف ان القادة العراقيين لايمكنهم الاستمرار بتجاهل الازمة.

IRAQ COPY

المواقف السياسية

بالرغم من صعوبة القياس الدقيق لدرجة الوعي بالتغير المناخي, الا ان الرأي العام العراقي منتبه لاثاره. فالمخاوف تتزايد سواء بين الرعاة البدويين الذين يعانون من شحة تساقط الامطار او صيادي الاسماك المعتمدين على البحيرات التي يتناقص مائها. قطاعات كبيرة من المواطنين بثوا معاناتهم اليومية وعلاقة ذلك بالتغير المناخي: قضايا مثل شحة المياه تكون دافعا لخروج التظاهرات بشكل متكرر. ويعتقد الناس بان الحكومات المتعاقبة والسلطات المحلية اداروا ملفة البيئة بشكل سيء وفشلوا بالاستجابة الى ازمة المناخ.

من المرجح ان قضية التغير المناخي ستأخذ اهتماما اوسع في المستقبل. ففي الفترة التي اعقبت الحرب على داعش مباشرة, قضايا مثل الفساد والتعليم والاقتصاد واعادة البناء جائت في مقدمة الاهتمامات المحلية. ولكن, مع انحسار الصراع وتحوله الى جزء من الماضي ومع وضوح الاضرار التي تسبب بها التغير المناخي, ازداد اهتمام العامة بالمواضيع المتعلقة بالبيئة. فخلال العواصف الترابية التي غطت البلاد في النصف الاول من عام 2022, امتلأت وسائل التواصل الاجتماعي بالمنشورات التي تشير الى ان التغير المناخي هو السبب وراء هذه العواصف. يضاف الى ذلك دور المتغير السكاني, حيث ان الشباب العراقي اكثر وعيا اليوم بهذا الموضوع, فقد وجد استطلاع برنامج الامم المتحدة للتنمية ان 67 بالمئة من الشباب البالغة اعمارهم دون الثمان عشر سنة في العراق يؤمنون ان حالة المناخ في العراق وصلت الى مراحل طارئة.

الاقتصاد وتقليل انبعاثات الكاربون

اذا ما حصل وتوافق الرأي العام ورأي النخب على تنفيذ خطة عمل جدية في مجال المناخ, فان اي تقدم في هذا المجال سيحتاج الى استثمار اجنبي مباشر. ولكن مالم وحتى تقوم نخبة البلاد السياسية باتخاذ الخطوات اللازمة لتحويل العراق الى بيئة جاذبة للاستثمار (الامر الذي رفضت هذه النخبة القيام به مراراً) ستبقى الحكومة الفيدرالية (والحكومات المحلية) مفتقرة الى الموارد الكافية للاستثمار في مجالات خزن المياه, وايقاف وعكس عملية

IRAQ COPY

التصحر, وتحسين امن الطاقة عن طريق تطوير امكانيات العراق الهائلة من الطاقة المتجددة.

يمكن ان تساعد عملية الاصلاح الاقتصادي في هذا المجال كما هو الحال مع اي مجال اخر. فخلال العقد الماضي, ساهمت عوائد النفط باكثر من 99 بالمئة من صادرات العراق و 85 بالمئة من الموازنة الحكومية. وقد اشار وزير المالية العراقي علي علاوي الى انه ما اذا وصل العالم الى تصفير الانبعاثات بحلول عام 2050, فان عوائد الدول المنتجة للنفط ستنهار بنسبة 75 بالمئة. ومن المرجح ان تتوفر فرص مهمة نتيجة الابتعاد عن النفط – الذي يهيمن على الاقتصاد في العراق لكن نسبه التشغيل فيه لا تتجاوز 1 بالمئة في عموم البلاد. على العكس من ذلك, فان الانتقال الى الطاقة الخضراء يمكن ان يسهم في توفير فرص عمل كثيرة.

ولكن الطبيعة الاحادية الشديدة للاقتصاد العراقي تجعله مرهونا بالتحول العالمي نحو تقليل انبعاثات الكاربون: فصفقة الاتحاد الاوربي الخضراء, وغيرها من الدوافع نحو الاستغناء عن الكاربون, يمكن ان يكون لها اثار جيبولوتيكية خطيرة على الاقتصاديات المعتمدة على الصادرات الكاربونية. وعلى الرغم من كون العراق احد الدول الموقعة على اتفاقية باريس لتقليل الانبعاثات عالميا, الا انه تعهد بخفض انبعاثاته من الغازات الدفيئة بنسبة متواضعة تبلغ واحد بالمئة مع حلول سنة 2035. ونسبة تخفيض اضافية تبلغ 13 بالمئة لكنها مشروطة بالدعم الدولي المقدم الى العراق. ويرى وزير المالية العراقي ان هذا الدعم هو ركن اساسي لضمان ان التحول العالمي نحو الاستغناء عن الكاربون لن يحمل في طياته اثارا سلبية على امن واستقرار العراق والمنطقة. وقد حذر مسؤولون عراقيون الدول المتقدمة والدول التي لا يعتمد اقتصادها على الهايدروكاربونات من الدفع نحو تحول سريع في هذا المجال.

ويبقى هنالك الكثير لفعله من اجل تأمين الاستثمار اللازم لغرض تنويع مصادر الاقتصاد العراقي. يأتي في مقدمة ذلك معالجة اوجه القصور العميقة في نظام الحوكمة في العراقو بما في ذلك تقليل الفساد. مثل هذه الخطوات ستساعد البلاد ايضا في كسب الاستثمار اللازم للتكيف مع التغير المناخي ووسائل التخفيف من اثاره, التي ستوفر بدورها فرص العمل وتقلل من التوتر الاجتماعي.

الحوكمة الضعيفة في العراق والقدرة على الاستجابة للتغير المناخي

الحوكمة

كما تم ملاحظة ذلك, يفتقر العراق ثقافة سياسية قادرة على الاستجابة للتحديات التي يفرضها التغير المناخي او لتطوير خطة تحول اقتصادي. لكن مثل هذه المشاكل برزت جزئيا بسبب ضعف نظام الحوكمة الموجود في العراق وعدم القدرة على تحويل السياسة الى تطبيق عملي من ناحية الخدمات والضوابط والبنى التحتية.

ان الاسعار المرتفعة للنفط تعني ان العراق قادر على توفير الاستثمار اللازم للتكيف مع التغير المناخي وتخفيف اثاره. لكن, حتى لو رغبت حكومة العراق المستقبلية ان توفر تخصيصات كافية في الموازنة في هذا الاتجاه, ستكون بحاجة الى معالجة مسألة الضعف في الحوكمة. هذا الضعف سيحول دون تخفيف بعض من ابعاد التغير المناخي التي يمكن السيطرة عليها, فيما لو ارادت ان توائم بين سياستها والموارد من جهه و بين منظومة الحكم والهياكل الخاصة بتطبيق السياسات.

الضعف في منظومة الحوكمة موجود على المستويين المحلي والوطني. على سبيل المثال, تبرز التوترات عادة بين المؤسسات الحكومية حول مسألة توزيع المياه, كما حدث بين محافظتي ميسان والكوت, ومحافظتي المثنى والقادسية وذي قار.وقد اشتكى مسؤولون من المحافظات الجنوبية مثل ميسان والمثنى بان المحافظات التي تقع الى الشمال من محافظاتهم يأخذون اكثر من حصتهم في المياه, مؤثرين على الماء الوارد اليهم. في شهر اذار 2017, قام محافظ المثنى فالح الزيادي بارسال جرافات وقوى امن لازالة السدود المائية في قضاء الحمزة التابع لمحافظة القادسية, مخاطرا باشعال صدام مسلح. وقد لاحظ محافظ ذي

IRAQ COPY

قار السابق يحيى الناصري بان» المحافظات تتصرف بشكل فردي (بموضوع المياه), الامر الذي ينذر بحدوث كارثة».

اما على المستوى الوطني, فوزارة الزراعة هي المسؤولة عن الري, اكثر من وزارة الموارد المائية نفسها, الامر الذي يقود الى غياب الوضوح في مسألة وضع وتطبيق السياسات المتعلقة بحفظ المياه وتحديث تقنيات الري. هذا الامر بالغ الاهمية كون العراق يستخدم في الوقت الحالي طرق ري تتسبب بهدر كبير في المياه. ومن الحيوي جدا ان يقوم العراق بحفظ المياه عن طريق تحديث انظمة الري الخاصة به, وهي مهمة تقدر تكلفتها حسب وزارة الموارد المائية مابين 50-70 مليار دولار على مدى السنوات الثلاث عشر القادمة. ومن اجل القيام بذلك, هناك حاجة لوجود نهج حكومي وطني موحد يرافقه تعاون من سلطات المحافظات لمساعدة المزارعين المحليين في جميع انحاء البلاد للتحول بسرعة الى تقنيات واطئة الكلفة من شانها ان تساهم في تقليل كمية المياه المستخدمة.

الاثار الاجتماعية

ان شحة المياه في المناطق الريفية (يفاقهما سوء ادارة المياه في العراق) لها تأثيرات متعددة. فقد تتسبب هذه الشحة بالتصحر, حيث تتحول الاراضي الخصبة الى اراضي قاحلة. هذه الظاهرة تهدد حوالي 92 بالمئة من الاراضي الزراعية, ومن الممكن ان تقود الى حدوث موجات هجرة جماعية داخلية, و لربما دولية, في المستقبل. ان الهجرة الداخلية من الريف الى المناطق الحضرية تكون مدفوعة بشكل رئيس بالانهيار الحاصل في مجالات العمل في الريف, الامر الذي يحدث عندما لا تكون هناك كمية كافية من المياه لزراعة الاراضي. ووفقا لحسابات البنك الدولي فان تناقص مصادر المياه في العراق بنسبة 20 بالمئة من الممكن ان يتسبب بتراجع الطلب على العمالة الزراعية بنسبة 11.8 وخفض الناتج القومي 6.6 مليار دولار, او حوالي 4 بالمئة.

هذا ايضا له تأثير على الامن الغذائي: فشحة المياه والجفاف يتسببان بالفشل المتكرر في انتاج المحاصيل: في سنة 2021, 37 بالمئة من المزارعين ذكروا بانهم واجهوا فشلا في زراعة محصول الحنطة في حين ذكر

IRAQ COPY

30 بالمئة منهم فشل زراعة الحنطة لديهم. الجفاف كذلك يؤثر بشكل حاد على المزارعين الرعويين, حيث ان الفشل في زراعة المحاصيل يدفع باسعار اعلاف الماشية الى الارتفاع كما تتسبب شحة المياه بانتشار الامراض التي تنتقل عن طريق الشرب والتي تفتك بالماشية. اصحاب المزارع الصغيرة والمجتمعات البدوية هم الاقل قدرة على استيعاب الصدمات التي تصيب موارد دخولهم والتي يتسبب بها الجفاف وبالتالي هم الاكثر تأثرا من اثار التغير المناخي.

ان الصعوبات البيئية ترفع من مستويات التوتر الاجتماعي وتضع الدولة الضعيفة اصلا تحت الضغط. فهي تساهم في الاضطرابات عن طريق افراغ المناطق الريفية من سكانها, وزيادة الطلب على الخدمات في المناطق الحضرية ورفع السخط المحلي على النخب الحاكمة. كما ان الزيادة في وفرة العاملين بالاجر اليومي ممن لم يستطيعوا ان يجدوا عملا في مجال الزراعة يخلق تنافسا على العمل في مجالات اخرى, كالعمل في مجال البناء في المناطق الحضرية. مثل هذا التنافس يسبب بدوره توترا بين الافراد النازحين والمجتمعات التي تحتضنهم في عدد من المحافظات مثل كربلاء وصلاح الدين وديالى.

في بعض المناطق, قادت التوترات الى صدامات مسلحة كما حدث الامر في مناطق في محافظة ذي قار ومحافظة ميسان حول منطقة شط العرب في الجنوب, حيث اندلعت اعمال العنف عندما قام النازحون برعي قطعان الجاموس في اراضـي لا يمتلكون حق الرعي فيها. ومن المرجح ان تزداد الصراعات المحلية المدفوعة بالتوترات بين النازحين والمجتمعات المستضيفة لهم مع استمرار تدفق موجات الهجرة, وارتفاع معدلات السكان بصورة محمومة, في الوقت الذي تصارع في السلطات لتوفير الخدمات الاساسية التي يحتاجها السكان الحضريون والذين تتزايد اعدادهم باستمرار. كما ان التنافس على السكن المحدود في المناطق الحضرية يزداد حدة نتيجة لموجات الهجرة الداخلية, والتي تتسبب بزيادة نمو العشوائيات في المدن المتأثرة بموجات الهجرة هذه. في الوقت ذاته, هؤلاء المهاجرون بسبب التحولات المناخية غالبا ما يكونوا فقراء

IRAQ COPY

ومهمشين ويميلون الى التجمع في اجـزاء من المدن تتصف بالفقر وانعدام الامن وقلة الخدمات.

مثل هكذا تحولات تترك العراق تحت رحمة التحولات والاحـداث الدولية: فحوالي نصف مؤونة الطعام في البلاد يتم استيرادها, ومع اندلاع الحرب في اوكرانيا, ساهم ذلك في ارتفاع اسعار المواد الغذائية. ووفقا لبرنامج الغذاء العالمي, هنالك 2.4 مليون عراقي الان في حاجة ماسة الى المساعدة الغذائية والمعيشية. فقد ارتفعت اسعار بعض المواد الغذائية في العراق بنسبة 20 بالمئة. وقد زادت بغداد من الاثمان التي تقوم بدفعها للمزارعين وقدمت منح الى العوائل ذات الدخل المحدود لحمايتهم من الاثار المحتملة لهذا الارتفاع. لكن هذا النوع من الحلول غير قابل للاستمرار. عزام علوش, الخبير المناخي ومستشار الرئيس العراقي, اقترح للكاتبة ان تقوم الحكومة بتحويل الدعم التي تقوم بتقديمه الى القطاع الزراعي بعيدا عن شراء المنتجات الزراعية باسعار مرتفعة واعادة توجه هذا الدعم لتحفيز المزارعين على تبني تقنيات ري جديدة.[2] الامر الذي سيكون بحد ذاته بلا شك تحديا كبيرا من الناحية السياسية, لكنه اذا ما تم وضعه ضمن سياق تقوم من خلاله الحكومة باتخاذ خطوات حازمة لحفظ المياه في العراق وكسب تأييد الشعب العراقي لهذه المسيرة, فبالامكان ان تفتح هذه السياسة الكثير من الاحتمالات.

وبشكل عام, يقود الفشل الحكومي في العراق الى حدوث موجات من التظاهرات العارمة. وقد استمرت هذه الموجات مع شجب المواطنين لفشل الدولة في الاستجابة الملائمة لجملة من التحديات, التي تفاقم الكثير منها بفعل اثار التغير المناخي.

فعلى سبيل المثال, منذ اكتوبر عام 2019 وصعودا وما اصبح يعرف بمظاهرات تشرين التي اشعلتها جملة من المظالهم بما في ذلك غياب فرص العمل للشباب العراقي-فاقمتها ضياع سبل العيش في المناطق الريفية نتيجة لشحة المياه واندثار القطاع الزراعي. هذا التحدي زاد حدة عندما ردت الدولة والفواعل اللادولتية على المظاهرات بعنف صادم, متسببه بقتل اكثر من 600 مظاهر واصابة اكثر من 20,000 شخص. هذه الاستجابة اضرت بمصداقية الحكومة العراقية وادت الى استقالة رئيس

الوزراء عادل عبد المهدي, ومهدت السبيل لتشكيل حكومة تصريف اعمال جديدة.

وعليه, مع كل موجة من موجات التظاهر والعنف ستتقوض شرعية الحكومة العراقية وتزداد فقدان الثقة بين المواطنين العراقيين بالعملية السياسية. هذه الهوة التي تتسع بين النخب السياسية والمواطنين العراقيين كانت واضحة جدا في الاقبال المتدني في الانتخابات البرلمانية التي حدثت في اكتوبر 2021.

بالاضافة الى مظاهرات تشرين, التي اجتاحت وسط وجنوب العراق, تضرب الاحتجاجات المحلية المحافظات بين الحين والاخر كاستجابة الى التحديات التي يفرضها التغير المناخي. على سبيل المثال, في اذار 2022, حدثت مظاهرة في ناحية السلام بمدينة ميسان احتجاجا على شحة وتلوث المياه في نهر البتراء, الامر الذي تسبب بانتشار امراض التايفوئيد, الجرب, وغيرها من الامراض الجلدية بين السكان المحليين. واستمرت التظاهرات بالحدوث في محافظة ذي قار, قام المتظاهرون خلالها بقطع الطرق الرئيسية للتعبير عن غضبهم على نقص الخدمات, بما في ذلك عدم وفرة الماء الكافي. منطقة كوردستان هي الاخرى شهدت مظاهرات, على الرغم من عدم تمتعها بالتغطية الاعلامية الكافية, مثل تظاهرات مدينة السليمانية في شهر حزيران 2021 بعد انتشار الامراض المنقولة عن طريق المياه.

يضاف الى ذلك, ان الدولة تفشل بشكل متكرر في ضمان توفر الطاقة الكهربائية الضرورية لتغطية الكثير من الاحتياجات, بما في ذلك تشغيل اجهزة التبريد خلال درجات الحرارة الحارقة في الصيف والتي تصل الى 50 درجة مئوية. انقطاع التيار الكهربائي في جنوب العراق دفع سكان مدينة العمارة في ميسان سنة 2021 الى الاعراب عن غضبهم عن طريق اشعال النيران في الاطارات امام دائرة صيانة الكهرباء. هذه المظاهرات امتدت الى مناطق عديدة واجبرت وزير الكهرباء ماجد حنتوش على الاستقالة.

بالاضافة الى ذلك فانه من المتوقع ان تعصف الاضطرابات بالبلاد مع زيادة نمو السكان في المناطق الحضرية, وارتفاع درجات الحرارة, وفشل الدولة بتقديم الخدمات. هذه التحديات ستكون اخف حدة اذا ماكانت

IRAQ COPY

الحكومة قادرة على تطبيق السبل اللازمة لتخفيف التوتر الاجتماعي, وثانيا, اذا ما كانت الحكومة قادرة على رسم منهاج عمل يمكن ان ينقل العراق من العزلة الى الريادة في مجال تبني اقتصاد جديد لايعتمد على الكاربون ويخلق الكثير من فرص العمل الصديقة للبيئة ويحسن من الامن الغذائي للعراق.

الاثار الامنية

ان الاثار المجتمعة للحرمان الناتج عن التغير المناخي من ناحية الماء والغذاء وفرص العمل والخدمات مع ضعف الدور الحكومي او غيابه في اجزاء كثيرة من البلاد- جعل بعضا من المجتمعات الريفية في العراق عرضة للتجنيد من قبل الجماعات المسلحة التي تقدم تحديدا هذا النوع من الاحتياجات. على سبيل المثال, الجفاف المنتشر بشكل واسع في محافظتي الانبار ونينوى في سنة 2006 و2007 اتى على الكثير من الوظائف الريفية وساهم في نجاح جهود تنظيم القاعدة بتجنيد الشباب المتأثرين بفعل ذلك للالتحاق بهم.

كما ساهمت شحة المياه في نمو تنظيم الدولة الاسلامية. في بدايات ضهورها, استجابت داعش الى الظروف الجوية الشديدة عن طريق تقديم الدعم الى المجتمعات الريفية المتضررة. وتضمن ذلك توزيع الغذاء خلال الجفاف الذي حدث في عام 2010 وتوزيع الاموال بعد العواصف الترابية التي دمرت حقول الباذنجان بالقرب من كركوك في 2012. وبسبب ذلك, كان المزارعون من ابرز الداعمين الاوائل لتنظيم داعش. كما ساهمت شحة المياه في دعم سردية داعش الطائفية, عن طريق دفع التنظيم للمجتمعات المحرومة من المياه في المناطق السنية للتصديق بانهم مهملون من قبل الحكومة التي من المفروض ان الشيعة يهيمنون عليها. على سبيل المثال, في محافظة صلاح الدين, كان الاقضية والنواحية من اكثر المناطق التي شهدت نجاحا للتنظيم في تجنيد ابنائها مثل منطقة الثرثار, حيث تشح المياه, مقارنة بالمناطق التي تكون فيها المياه اكثر وفرة.

وقد ادركت الحكومة في العراق الدور الذي يلعبه التغير المناخي في

IRAQ COPY

دفع عملية التجنيد لدى التنظيمات المتطرفة. في نيسان 2021, ذكر وزير الدفاع جمعة عناد بان ازمة المناخ توثر على النازحين وتدمر الارض الزراعية وترفع من البطالة وتقود الشباب نحو الجريمة والارهاب, تاركة اولئك الذين لايحصلون على فرص عمل او يمتلكون سبل العيش « فريسة سهلة لداعش». لكنها فشلت حتى اللحظة بالقيام بفعل حقيقي لمنع استمرار ذلك من الحدوث.

النزوح الذي يتسبب به المناخ يؤثر على المحافظات العراقية المحررة من داعش, مثل نينوى وكركوك, ويقوض جهود اعادة الحياة الى هذه المناطق. هنالك حاليا 1.2 مليون مدني عراقي نازح داخليا بسبب الصراع مع داعش, وتأثير التغير المناخي يمكن ان يعني بقاء النازحين او ارغامهم على النزوح مرة اخرى. اعتبارا من شهر ديسمبر 2021, تظهر البيانات بان 300 عائلة (مايقارب 1800 شخص) من الذي عادوا الى نينوى بعد نزوحهم خلال الصراع مع داعش, نزحوا مرة اخرى نتيجة للجفاف. معظم هذه العوائل هي من المناطق الريفية الجنوبية للمحافظة ولم تكن قادرة على توفير الغذاء لمواشيهم بسبب شحة سقوط الامطار.

وتقف تأثيرات التغير المناخي كاحد الدوافع خلف تجنيد المتطوعين الى الجماعات السياسية المسلحة, التي لها اثر مزعزع على منظومة الحكم وتقوض سيطرة الدولة. في البصرة, على سبيل المثال, الالتحاق بالجماعات المسلحة جزئيا هو احد مخرجات التدهور البيئي حول شط العرب مع غيرها من الاثار المألوفة للبطالة والنزوح وتدمير الحياة الريفية. بعض هذه الجماعات المسلحة منخرطة في نشاطات غير شرعية مثل تهريب المخدرات, والعنف السياسي. وتحد هذه الجماعات من قدرة الحكومة العراقية على لجم الصراعات المحلية وتقديم الخدمات.

اخيرا فان التنافس على المياه في المناطق الريفية يساهم في اذكاء الصراع المسلح بين الجماعات القبلية. مثل هذه الخلافات القبلية المتعلقة بالمياه تحدث بشكل رئيس في المناطق الريفية في جنوب العراق. على الرغم من وجود دوافع كثيرة للنزاعات القبلية, الا ان الخلافات حول الوصول الى مصادر المياه هو من اكثر الاسباب شيوعا وراع اندلاع العنف. ففي بعض الحالات قامت قبائل رئيسية بتحويل مجرى المياه

IRAQ COPY

الى اراضيها الزراعية, متسببه بخلق توترات معالقبائل الاخرى التي لا تمتلك مياها كافية تلبية احتياجاتها. وقد تم تسجيل الكثير من الحوادث في شمال البصرة تتعلق بالخلافات القبلية حول المياه ممتدة لعقود من الزمن ومتسببه بقتل واصابة العشرات من الاشخاص, حيث تذكر شخصيات محلية بان شحة المياه هي السبب وراء حوالي 10 بالمئة من الخلافات القبلية القائمة. ان حوادث النزاعات القبلية في تصاعد مستمر, فقد تضاعف الرقم في الفترة بين 2019 و2020, ثم شهدت صعودا اخرا في سنة 2021. مايزيد على نصف الحوادث المسجلة في سنة 2021 حدثت في اكثر ثلاث محافظات تعاني من شحة المياه: البصرة, ذي قار, وميسان. وفي بعض الحالات, قادت الصراعات القبلية الى اندلاع حالات نزوح سكاني. ففي الفترة بين ديسمبر 2021 و اذار 2022, في ناحية الحي, محافظة واسط, نزحت 25 عائلة نتيجة للخلافات القبلية حول الوصول الى مصادر المياه.

في الكثير من الحالات, كانت الحكومة غير راغبة او غير قادرة على التدخل, وفي بعض الاحيان استخدمت الجماعات القبلية العنف المباشر بالضد من السلطات الحكومية حول قضايا تتعلق بالمياه. مثلا, في مدينة الموصل, اشارت بعض التقارير ان سكان بعض القرى قاموا بتسليح انفسهم ومنعوا السلطات من بناء الابار في القرى المجاورة خوفا من ان يؤدي هذا الامر الى تقليل مصادر المياه الخاصة بهم. في شهر ديسمبر 2021, وخلال تظاهرة على نقص المياه, اطلق رجال من قبيلة الشويلات بالقرب من حقل الغراف النفطي صاروخا و اسلحة رشاشة على دورية الشرطة القريبة من القناة الاروائية في قضاء الرفاعي. ومع حصول الجماعات القبلية على الاسلحة الثقيلة, فانهم يشكلون تحدياً متزايدا لسلطات الشرطة المحلية.

وضع العراق الاقليمي بخصوص القضايا المناخية

تُعرف المنطقة التي يقع فيها العراق من الناحية الهيدرولوجية بحوض دجلة والفرات. وهي معرضة على نحو خاص لندرة المياه، إذ تُظهر صور الأقمار الصناعية ان المياه الجوفية في الحوض تتناقص بوتيرة أسرع من أي حوض آخر على مستوى العالم تقريباً. وإذ من الصعب التأكد مستويات

IRAQ COPY

الانحسار الدقيقة، بسبب تقلب المناخ، والجفاف، وتغير مستويات المياه، والبناء على المجاري المائية- الان الاتجاه واضح. **وتشير التقديرات إلى أن تدفق المياه في نهري دجلة والفرات يمكن أن يتقلص بنسبة 30 في المائة و60 بالمائة على التوالي بحلول نهاية القرن.** وسيستمر ارتفاع درجات الحرارة و وانحسار هطول الأمطار في تعزيز هذا النمط بالنسبة لجميع دول الحوض، ولكن العراق بوصفه دولة مصب فانه معرض على نحو خاص للتغيرات التي تجريها دول المنبع. إذ تؤكد هاتان الدولتان، ولاسيما تركيا وإيران، أن العراق يحصل على نصيبه العادل من المياه غير انه يسئ ادارتها. وفي غضون ذلك يستمر الطلب على المياه في النمو تساوقاً مع عدد سكانه.

وتتفاقم ندره المياه في العراق بسبب الأنشطة في الدول المجاورة بما في ذلك تطوير البنية التحتية وبناء السدود وتحويل الروافد في تركيا وإيران. ان انحسار تدفق المياه من هذين البلدين يقلل من امكانية الحصول على المياه في العراق ويؤثر سلباً على علاقات بغداد معهم. وقد هدد نائب رئيس البرلمان، حاكم الزاملي مؤخراً بمقاطعة البضائع التركية والإيرانية وقطع العلاقات الاقتصادية مع البلدين بسبب انخفاض تدفق المياه. وعلى الرغم من ان مثل هذا الاجراء المبالغ فيه غير مرجح إلى حد كبير، إلا ان التصريح يفصح عن أن القضية يمكن أن تكون بمثابة صرخة لاستنهاض السياسيين الشعبويين وتعقيد العلاقات عبر الحدود.

تركيا

تحتل تركيا أهمية خاصة بالنسبة لقضية تقاسم المياه مع العراق، نظراً لأن الحجم الهائل من المياه ينبع منها. إذ يتدفق من تركيا حوالي 90 بالمائة من المياه من نهر الفرات و 40 بالمائة نهر دجلة، كما وتنبع الروافد الأخرى التي تنضم الى نهر دجلة من تركيا. لقد اجبر تغير المناخ تركيا على الحفاظ على حصة أكبر من مياهها، الامر الذي أدى إلى قيام انقرة بتنفيذ بنية تحتية واسعة النطاق على مجاريها المائية منذ تسعينات القرن المنصرم. ويشمل هذا مشروع الاناضول المثير للجدل في جنوب شرق البلاد والذي أدى إلى بناء 22 سداً على نهري دجلة والفرات.

IRAQ COPY

وأجرى العراق وتركيا سلسلة من حوارات تقاسم المياه منذ ستينيات القرن الماضي. لكن لم ينجح أي منهم من التوصل إلى اتفاق يهدئ مخاوف بغداد بشأن امدادات المياه من تركيا. **وتنطوي مذكرة التفاهم التي تم المصادقة عليها مؤخراً بين العراق وتركيا والتي تلتزم بموجبها بضمان التدفق السليم على تحد؛ فهي تنص على ان انقرة ستسمح بالتدفق العادل للمياه ولكنها لاتحدد المستوى الدقيق له**. وفي غضون ذلك يسير بناء البنية التحتية في تركيا بوتيرة متسارعة. وقد حذرت وزارة الموارد العراقية في تشرين الثاني / نوفمبر بعد يومين فقط من افتتاح الرئيس التركي، رجب طيب اردوغان سد اليسو الضخم على نهر دجلة، من أن أنقرة تخطط بالفعل لبناء سد جديد آخر على النهر نفسه.

وتعزز التوترات بين تركيا والعراق بشأن تقاسم المياه وتعقد التوترات في المجالات الأخرى بين البلدين، ولاسيما بشأن وجود حزب العمال الكوردستاني في شمال العراق. فقد شنت الحزب تمرداً ضد الدولة التركية منذ عدة عقود وتعدها انقرة أكبر تهديد لها. ولمحاربة هذه الجماعة، انشأت تركيا العديد من القواعد العسكرية في العراق وقامت بانتظام بعمليات ضد حزب العمال الكوردستاني داخل العراق، وأخرها عملية « قفل المخلب» وشنت تركيا غارات جوية في كوردستان ومحافظة نينوى الضعيفة المتنازع عليها. وتمثل مثل هذه العمليات تحدياً للسيادة العراقية وتضعف حكم بغداد، الأمن، والقدرة السياسية وكذلك الاهتمام الذي يمكن أن يركز على قضايا مثل تغير المناخ.

تؤدي قضية المياه إلى تفاقم صراع تركيا مع حزب العمال الكوردستاني. فقد وصفت وسائل الاعلام الموالية للحكومة في تركيا صراحة بان البنية التحتية الجديدة مثل سد اليسو على أنها تعيق حزب العمال الكوردستاني، لكن على المدى الطويل من المرجح أن تؤدي مثل هذه المشاريع إلى تكثيف تهجير الكورد داخل تركيا وزيادة دعم الجماعة هناك. يجري العراق مفاوضات مع تركيا لشراء معدات عسكرية مقابل زيادة تدفق المياه وسحب القوات التركية من قاعدة بالقرب من الموصل. وسيظل حزب العمال الكوردستاني، في هذه الصورة المعقدة، والقضايا المرتبطة بها كورقة تأثير وخلاف في مناقشات تقاسم المياه بين تركيا والعراق.

وجدير بالذكر أيضاً ان المسؤولين الأتراك كانوا في الماضي على اتم الاستعداد لاستعمال موقع تركيا بوصفها دولة منبع للضغط على دول المصب للمشاركة في عمليات مكافحة حزب العمال الكوردستاني، او القبول بها. فعلى سبيل المثال وقعت سوريا في عام 1987 اتفاقية مع سوريا اشترطت فيها صراح اطلاق المياه على دمشق شرط انهاء الدعم لحزب العمال الكوردستاني.

إيران

ان **الجوانب المهمة للعلاقة بين العراق وإيران، في سياق تغير المناخ، تشمل تقاسم المياه، واعتماد العراق على الواردات بأسعار معقولة من إيران، وإمدادات الطاقة.**

تعد إيران مصدراً حيوياً ولكن محفوفاً بالمخاطر بالنسبة للمياه بالنسبة للمحافظات الجنوبية في العراق. ويتدفق نهرا الكارون والكرخة، اللذان ينبعان من غرب إيران، في شط العرب بالقرب من البصرة. غير أن إيران تقوم على نحو متزايد بتحويل روافدها لتلبية احتياجاتها المحلية من المياه وقد حذر وزير الموارد المائية، مهدي رشيد الحمداني، في مناسبات عديدة من أن العراق يخطط لرفع دعوى قضائية دولية ضد إيران بسبب خفض امدادات المياه، والاعتراض على بناء البنية التحية في ايران على الانهار التي تتدفق الى العراق. كما هدد برفع قضية إيران إلى محكمة العدل الدولية أو رفع قضية أمام هيئات حقوق الانسان مثل مجلس حقوق الانسان التابع للأمم المتحدة. وزعم الوزير العراقي، في كانون الأول / ديسمبر، ان العراق كان يتلقى 10 بالمائة فقط من المياه التي تلقاها في السابق من إيران، وقال ان الوزارة « اكملت الاجراءات الفنية والقانونية كافة للدعوى القضائية» وأعدت تقريراً من ثماني صفحات بشأن انتهاكات إيران أعدته لجنة من الخبراء.

ومع ذلك بدا ان العراق لم يتخذ مثل هذا الاجراء، وسيكون من شبه المستحيل على بغداد لان تقوم بمسعى من هذا القبيل على نحو واقعي، نظراً لنفوذ إيران الواسع على النخبة السياسية في العراق. ومهما يكن من امر، يرفض المسؤولون الايرانيون الاتهام بان طهران تحد من امدادات

IRAQ COPY

المياه على جارتها، وطالب البعض من العراق أن يركز على الحد من تدفق المياه من تركيا. وقد أخبر مستشار رفيع المستوى الحكومة العراقي الباحثة انه على الرغم من أن الحمداني كان صريحاً في انتقاده لإيران، إلا ان هذه مسرحيات سياسية في المقام الأول تظهر في أوقات الخلاف الداخلي في العراق[3]. ووجد الوزير المقرّب سياسياً من التيار الصدري، انه من الملائم توجيه مثل هذه الانتقادات، إلى حد ما، بسبب تدهور سمعة إيران في أوساط الجمهور العراقي.

وتعد الواردات الغذائية عاملاً مهماً في هذه العلاقة أيضاً. إذ يتهم ناشطون إيران بتجويع العراق لتدمير القطاع الزراعي في البلاد وإغراق السوق العراقية بالمنتجات الزراعية الإيرانية. وقد أدت مثل هذه المزاعم إلى دعوات من منظمات المجتمع المدني لمقاطعة البضائع الإيرانية، فيما استهدفت احتجاجات تشرين (بعنف أحياناً) رموز النفوذ الإيراني في العراق، بما في ذلك السفارات والقنصليات. وفي سياق العقوبات الدولية الشديدة المفروضة على الاقتصاد الإيراني، كان سوق العراق مصدراً حيوياً للسيولة بالنسبة لطهران. كما أن قلة المحاصيل وتلفها وتراجع غلة المنتجين العراقيين جعل اعتماد الاسواق العراقية على المواد الغذائية التي تصدرها إيران أرخص وأكثر موثوقية، الامر الذي زاد من اعتماد العراق على جارته الكبيرة.

كما تفاقم الغضب الشعبي خلال موجات الحر في الصيف عندما أوقفت إيران على نحو دوري تزويد العراق بالطاقة بسبب تأخر سداد فواتير الكهرباء. ورافقت الاحتجاجات على انقطاع الكهرباء في عام 2018 احراق المتظاهرين ليافطات لشخصيات إيرانية ومكاتب أحزاب سياسية مرتبطة بإيران في مشاهد تكررت بشراسة خلال احتجاجات تشرين. ان الدافع وراء الغضب الشعبي هو الرأي العام السائد بأن الجماعات المسلحة العراقية القوية المرتبطة ارتباطاً وثيقاً بإيران لدرجة أنها تعطي الأولوية لإيران على حساب المصالح العراقية. وعلى النحو الموضح آنفاً، فان العراق بلد معرض على نحو خاص لتغيرات المناخ، وغير مهيأ للتعامل مع هذه الآثار. وليس من المستبعد أن يضاعف الفاعلون الإيرانيون جهودهم لاستعمال الجماعات السياسية والمسلحة العراقية لقمع معارضة المجتمع المدني

التي تسعى إلى معالجة هذه الآثار. وإذا اتخذ العراق المزيد من الجهود المنسقة صوب معالجة نقاط الضعف المناخية، سيزيل متغيراً واحداً يعقد علاقته الأوسع مع إيران.

حكومة اقليم كوردستان

هناك توترات سياسية مستمرة بين حكومة اقليم كوردستان والحكومة الاتحادية في بغداد. وقد سعت حكومة اقليم كوردستان في مناسبات عديدة إلى استعمال موقعها كأرض منبع كنقطة ضغط في المفاوضات مع بغداد. فعلى سبيل المثال، **عندما تنشأ خلافات بشأن الموازنة مع الحكومة الاتحادية، اقترح المسؤولون الكورد في بعض الاحيان خفض تدفق المياه الى العراق، بما ذلك في عامي 2014 و2020، حتى انهم وصفوا المياه بأنها «ورقة رابحة قوية».** فخلال خلاف على الثروة الحيوانية في عام 2016، اثارت التهديدات الكوردية رد فعل غاضب من بغداد، حيث اتهمت الحكومة الاتحادية حكومة اقليم كوردستان بتقويض حقوق الانسان وانتهاك الدستور العراقي.

وبات تقاسم المياه أيضاً بؤرة توتر في المناطق المتنازع عليها. فعلى سبيل المثال، سبق للمزارعين العرب في كركوك أن اتهموا السلطات الكوردية بتعمد تقليص المياه في مزارعهم لإجبارهم على ترك أراضيهم. كما تم الابلاغ عن توترات في اوساط العرب والتركمان والكورد بشأن المياه في كركوك في الماضي. كانت المنطقة تحت السيطرة الفدرالية منذ استفتاء الاستقلال الكوردي عام 2017 والمواجهة العسكرية اللاحقة. ومع ذلك ماتزال الأرض محل نزاع وفي أي تصعيد مستقبلي يمكن أن تكون المياه نقطة نفوذ ونزاع.

وتؤدي البنية التحتية، كما هو الحال مع العلاقة مع تركيا، دوراً، إذ اعربت الحكومة الاتحادية عن غضبها من حكومة اقليم كوردستان لمواصلتها بناء سدود دون موافقتها. واشتكت وزارة الموارد المائية في بغداد في نيسان / ابريل عام 2022 من ان حكومة اقليم كوردستان وقعت، دون علمها، اتفاقية مع شركة صينية لبناء اربعة سدود جديدة. وقد حدث ذلك في سياق التوترات المتصاعدة بين أربيل وبغداد بعد أن قضت المحكمة

IRAQ COPY

الاتحادية العليا بان تصدير حكومة اقليم كوردستان للنفط والغاز كان غير دستوري، الأمر الذي تسبب في حالة من الذعر والغضب في حكومة الاقليم. ونظراً لأن الحكومة الاتحادية بدأت الآن في اتخاذ تدابير لتنفيذ قرار المحكمة، فمن المرجح أن تستعمل حكومة اقليم كوردستان سيطرتها على تدفق المياه في المنبع كنقطة ضغط في المفاوضات المستقبلية.

العلاقات الاقليمية الاخرى

شارك العراق في الحوارات الاقليمية بشان امكانية اتخاذ إجراءات منسقة للحد من تأثير العواصف الترابية. وكان الحمداني قد أعلن عن عقد اجتماع في بغداد مع إيران وتركيا لبحث موضوع المياه على الرغم من عدم تحديد موعد حتى الآن. ان مثل هذه المبادرات الاقليمية هي سبيل مهم لمعالجة قضية تغير المناخ وبناء فهم اقوى لتأثيرها المشترك والحاجة الى التعاون الاقليمي بدلاً من المنافسة. كما انها تحدث في وقت يؤدي فيه العراق دوراً رئيساً في الجمع بين دول المنطقة المختلفة من أجل الحوار السياسي والأمني. ويمكن لبغداد أن تعمل على توسيع مثل هذه المبادرات لتشمل النُهُج الاقليمية للتخفيف من وطأة تأثير المناخ.

إجراءات من أجل العراق

يتعين على الحكومة العراقية بذل المزيد من الجهد لإدارة التنافس على المياه بين مؤسسات الحكومة المحلية. ويمكنها أن تفعل ذلك عبر انشاء اطار تنسيقي لضمان التوزيع العادل للمياه، ربما اعتماداً على تقييم واضح ومستقل لاحتياجات كل منطقة. ويجب أن يتضمن ذلك أيضاً آليات لتسوية المنازعات للمساعدة تقليل التوترات المتعلقة بالمياه بين السلطات المحلية المختلفة.

يتعين على المؤسسات المالية العراقية- على وجه الخصوص، وزارة المالية العراقية وآليات مكافحة الفساد والهيئات التابعة- زيادة الجهود لتحسين بيئة الاستثمار في العراق. سيكون هذا أمراً حاسماً في مساعدة الاقتصاد على التكيف بعيداً عن الوقود الأحفوري. ويتعين التركيز على نحو خاص على توفير بيئة إيجابية للاستثمار في الاقتصاد الأخضر، بما في ذلك

وضع تدابير لفهم وتحديد امكانيات الطاقة الخضراء في العراق. وينبغي أن يتماشى ذلك مع الاعتراف بأن الفساد متجذر بعمق في البلاد، ومن ثم سيكون تحسين بيئة الاستثمار عملية طويلة الأمد وبطيئة.

يتعين على الفواعل العراقيين التعامل مع أي حوارات بشأن المياه أو مفاوضات متعلقة بالمناخ بحسن نية، بما في ذلك عبر الكف عن التصريحات والتهديدات القانونية غير الضرورية ضد جيران العراق بشأن انتهاكات المياه. ويتعين على المسؤولين الامتناع عن استعمال هذه القضية لإثارة قواعدهم السياسية المحلية، وعوضاً عن ذلك التعامل مع أي مخاوف عبر القنوات الدبلوماسية الرسمية. وهذا من شأنه أن يفضي إلى تأثير سياسي أكبر ويحول دون تسيس قضية تؤثر على العراق بأكمله وليس على قطاعات معينة من المجتمع.

أخيراً يتعين على الحكومات المحلية والوطنية تنظيم حملات لإعداد الجمهور للتأثير المحتمل لتغير المناخ وزيادة الوعي بخطورة موقف العراق. يتعين أن تهدف مثل هذه الحملات إلى بناء توافق في الآراء بشأن معالجة القضية، ومن ثم دفع الاعضاء الأكثر تردداً من النخبة السياسية الى العمل. ويجب على الاحزاب السياسية والأفراد المرتبطين بحركة الاحتجاج، الذين فاز بعظهم بمقاعد برلمانية في تشرين الأول / أكتوبر أن يضعوا مثل هذه القضايا في مقدمة مواقفهم السياسية. وهذا من شأنه أن يساعد في توليد الزخم وكذلك تقديم حل لبعض أزمات الخدمات الاجتماعية والعامة التي خيبت آمال الكثير من الجمهور العراقي.

إجراءات لأوروبا

تلتزم الدول الأوروبية بدعم الاستقرار في العراق، وستكون معالجة تأثير المناخ مساهمة مهمة في هذا الهدف. يمكن للأوروبيين تقديم خبرات متخصصة لدعم العراق للاستجابة على نحو أفضل للمشاكل المتعلقة بالمناخ. لكن يجب التأكيد على أهمية اعطاء الأولوية السياسية للطابع المحلي للقضية، واشراك الجمهور على نحو مباشر في المسائل المناخية وتعزيز الحوكمة الداخلية، وتنويع الاقتصاد، ومتابعة الحوارات الاقليمية بمزيد من التركيز.

IRAQ COPY

العمل السياسي

يمكن للدول الأوروبية، في المقام الأول وعلى المستوى السياسي، أن تشجع الأحزاب العراقية على تشكيل حكومة جديدة. يجب عليهم البحث عن الفرص ضمن العمليات المتصلة بتشكيل حكومة جديدة لحث القادة السياسيين على تبني أجندة مناخية جادة وتمويلها. ويمكن للاتحاد الأوروبي بوصفه شريكاً وثيقاً للعراق أن يأخذ زمام المبادرة في هذا الصدد، مع تقديم خبراته في رسم السياسات.

ويتعين على الاتحاد الأوروبي إضفاء الطابع الرسمي على تغير المناخ بوصفه جزءاً أساسياً من مشاركته في العراق. وعلى الرغم من ان الاتحاد الأوروبي رائداً في هذا المجال، غير ان القليل من وثائق استراتيجية الاتحاد بشأن العراق تشير صراحة الى تغير المناخ، بما في ذلك اتفاقية الشراكة والتعاون بين الاتحاد الأوروبي والعراق وتوصيات الاتحاد الأوروبي بشأن العراق. وتعترف الدول على نحو منفرد مثل السويد رسميا ً بالتداعيات السياسية والاجتماعية للتغيير البيئي، ولكن لايوجد إطار عمل مماثل للاتحاد الأوروبـي. كما ان جعل موضوع تغير المناخ أولوية واضحة من شأنه أن يشجع الدول الأعضاء على مواصلة العمل بشأن هذه القضية. كما يمكن للدول الأعضاء أن تنشر خبراتها ذات الصلة عند مساعدة العراق، فعلى سبيل المثال تركز دبلوماسية هولندا مع العراق على إدارة المياه والأغذية والزراعة.

ويمكن للاتحاد الأوروبي أيضاً أن ينظر في توسيع دور البعثة الاستشارية للاتحاد الاوروبـي في العراق EUAM المكلفة حالياً بتقديم المشورة للمسؤولين في مكتب مستشار الامن الوطني ووزارة الداخلية بشأن الاصلاح الامني. ويمكن أن يشمل الدور الموسع للبعثة الاستشارية للاتحاد الاوروبي في العراق انشاء وحدة خاصة مهمتها دعم الحكومة العراقية لتحديد المخاطر الامنية ذات الصلة بالمناخ ومعالجتها. وعند الضغط من أجل التزام سياسي من جانب اللاعبين العراقيين، يتعين على الحكومة الأوروبية التنسيق والعمل مع الجهات الدولية الفاعلة الأخرى ذات وجهات النظر المماثلة. فعلى سبيل المثال أعلن مؤخراً عن مشروع مشترك بين المملكة المتحدة وكندا صمم لمساعدة بغداد على الوصول الى الأهداف

التي تعهدت بها اتفاقية باريس من شأنه أن يوفر الزخم الكافي لعمليات التكيف. يتعين على الحكومات البحث في امكانية انشاء مبادرات أخرى من هذا القبيل.

الاقتصاد والإصلاح

يمكن للدول الأوروبية أن تواصل تكثيف جهودها لدعم تنويع الاقتصاد العراقي، بما في ذلك تشجيع الاستثمار الخاص الأوروبي ونقل المهارات التقنية في مجال الطاقة الخضراء. يتعين أن تستمر مجموعة من الجهات الفاعلة الأوروبية، بما في ذلك جمعيات الأعمال في العمل مع الحكومة العراقية لتحسين بيئة الاستثمار في البلاد لجذب الاستثمار الأجنبي المباشر إلى قطاعات الزراعة والطاقة الخضراء وإدارة المياه. ويمكن أن يأخذ الاتحاد الأوروبي زمام المبادرة في هذا الصدد. وهي تعقد بالفعل ورش عمل مع أصحاب المصلحة العراقيين في إطار مشروع مبادرات مكافحة الفساد والتحكيم التابع لبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي، والذي يهدف إلى توفير بيئة استثمارية آمنة. يتعين أن يوسع هذا العمل مع إيلاء تركيز خاص إضافي على تسهيل الاستثمار الأخضر.

ويمكن للدول الأوروبية تزويد القادة السياسيين العراقيين وكبار موظفي الخدمة المدنية بالدعم الفني والتدريب ونقل التكنولوجيا، ولاسيما تحديث تقنيات الري وتعزيز قدرة المراكز الحضرية على الصمود أمام الهجرة الريفية. ويمكن للحكومة العراقي والمانحين الأوروبيين في هذا الصدد التعاون مع منظمات المجتمع المدني المحلية لمساعدة المزارعين على تحقيق هذا التحول.

التوترات المحلية وأنظمة الانذار المبكر

يمكن للدول الأوروبية ان تساعد وبنحو مباشر في تقليل التوترات المحلية الناتجة عن تغير المناخ عبر توفير مساعدة محددة الهدف. فعلى سبيل المثال لن يكون لمشروع الاتحاد الاوروبي الذي أُعلن عنه مؤخراً لتحسين جودة المياه في البصرة عواقب بيئية إيجابية فحسب، بل قد يقلل أيضاً من الاستياء المدني في المدينة. وبالمثل أيضاً فأن مبادرات

IRAQ COPY

الاستثمار الأوروبية المشتركة الجديدة لمساعدة المناطق الحضرية على تحسين تقديم الخدمات والاستعداد لاستيعاب المهاجرين من الريف يمكن أن يخفف التوترات المحلية ويمنع من نشوب النزاعات الأهلية.

ويمكن للدول الأوروبية أن تدعم الحكومة العراقية بنحو اكبر عبر العمل معها لتطوير آليات للتعرف والاستجابة للإشارات المبكرة من المجتمعات المحلية بشأن حركيات الصراع المحددة الناشئة عن تأثير تغير المناخ. ويمكن أن ينجح هذا عبر الجمع بين بيانات الأقمار الصناعية والارصاد الجوية، مثل هطول الأمطار والجفاف المتوقع، مع توفر قنوات لتدفق المعلومات التي تتيح للمجتمعات بالإبلاغ عن التوترات، ولاسيما بشأن الموارد- ومن ثم تسليط الضوء على الخطر المحتمل للسلطات. توجد بالفعل آليات مماثلة في منطقة الساحل، ويمكن أن تساعد في منع اندلاع الصراع المحلي. وبالمثل يمكن للدول الأوروبية مساعدة الحكومة العراقية على انشاء قدرات آليات التنسيق المحلية للاستجابة للنزاع على المياه بين المحافظات وتطويرها.

ويمكن لمنظمات المجتمع المدني المحلية التي تعمل مع المزارعين على ادارة المياه ان تتعاون مع الهيئات الاعلامية الحكومية لزيادة الوعي في اوساط الجمهور العراقي بشأن أهمية الحفاظ على المياه وسبل القيام بذلك.

والأهم من ذلك فان الجهود الأوروبية لإقناع الحكومة العراقية بإعطاء الأولوية للري المائي يمكن أن يكون لها تأثير حقيقي على الخيارات التي تتخذها- ولاسيما اذا وضع الأوروبيين هذا(وربما اجراءات أخرى) من حيث مساعدة العراق على حماية سيادته. من المرجح ان تحظى أفكار «استعادة العراق مكانة العراق في المنطقة» بقبول لدى النخبة السياسية والجمهور على حد سواء.

الدعم الإقليمي

تستطيع الدول الأعضاء في الاتحاد الأوروبي، مثل هولندا والسويد، تقديم خبرة خاصة في إدارة المياه، ويمكن للجهات الفاعلة الأوروبية الأخرى دعم الحكومة العراقية للتفاوض بشأن اتفاقيات تقاسم المياه

IRAQ COPY

العادلة مع تركيا وإيران. وعلى الرغم من أن هذا من المحتمل أن يكون جهداً معقداً وطويل الأمـد، إلا أنه يمكنهم القيام عبر تدريب اصحاب المصلحة العراقيين على التفاوض بشأن مناقشة الموضوع مع شركائهم الاتراك والإيرانيين. كما يمكنهم أيضاً دعم عمليات التفاوض التي تجري، بما في ذلك توفير الوساطة إذا طلب منهم القيام بهذا الدور.

إذا ما اتخذ العراق خطوات حقيقية للحفاظ على المياه يمكن للدول الأوروبية أن تساعد في الوساطة لتجديد الحوار بين تركيا والعراق بشأن تقاسم المياه ويمكن أن تشجع كلا الطرفين على فصل قضية المياه عن نقاط الصراع الأخـرى، مثل غارات تركيا عبر الحدود على حزب العمال الكوردستاني. يتعين على الدول الأوروبية أيضاً دعم الحوارات الإقليمية وتشجيعها بشأن مجتمعو متنوعة من المبادرات المتعلقة بالمناخ، والتي مـن شأنها أن تعود بفوائد كبيرة على الـمـدى المتوسط. <?xml=lmx «0.1«=noisrev gvs><?«8-FTU«=gnidocne «qari«=di 0 0 20.1492 «gvs/0002/gro.3w.www//:ptth«=snlmx=xoBweiv -ekorts;333#:ekorts;1f1f1f#:llif}1-slc.<elyts><sfed><«21.2013 htap><sfed/><elyts/>{;xp2:htdiw-ekorts;01:timilretim «1-slc«=ssalc 4.4072,28.9392M«=d -66.7-82.-21.5-86.-74.2-80.7-11.71-14.5-70.11-75.-42.6-c9 -50.3-54.11-22.2-5.5-2-16.11-60.21-11.6-60.01-79.-77.5-17. -90.5-7.4-5.2-62.15-80.02-79.43-34.11-62.81-36.2-42.71 -39.2-71.41-67.72-79.6-71.02-67.6-99.7-59.21-51.9-25.9

الهوامش:

1- مقابلة اجرتها المؤلفة مع الرئيس برهم صالح, حزيران 2022.
2- مقابلة اجرتها المؤلفة مع عزام علوش, حزيران 2022
3- مقابلة أجرتها المؤلفة مع مستشار في الحكومة العراقية في ايلول, سبتمبر 2021.

IRAQ COPY

التوصيات والملاحظات:

- يواجه العراق تحد خطير يتمثل بشحة المياه والاثار الناجمة عن التغير المناخي، تنذر بتداعيات اقتصادية وسياسية.
- يرتبط التغير المناخي في العراق بالمشكلة المتمثلة بتقاسم الموارد المائية مع الدول المتشاطئة على نهري دجلة والفرات ولاسيما إيران وتركيا التي تستعمل هذه القضية كورقة ضغط وقد حذت حكومة اقليم كوردستان حذوهما في ذلك.
- ينطوي الاتفاق الأخير مع تركيا بشأن المياه عبر توقيع مذكرة تفاهم على تحدٍ لأنها وان نصت على ضرورة ضمان تركيا التدفق العادل للمياه إلا انها لاتحدد على وجه الدقة مستوى ذلك.
- يتعين على الحكومة العراقية العمل على كيفية استثمار الحصة المائية للعراق واستكمال المشاريع المتوقفة والبدء بمشاريع جديدة، فضلاً تبني كل الاجراءات التي من شأنها أن تضمن الاستثمار الأمثل للمياه.
- ان التنديد بسياسات تركيا وايران بشأن المياه استراتيجية فاشلة، إذ يعمل كلا البلدين على وفق سياسة الأمر الواقع واستعمال هذا الملف ورقة ضغط على العراق، ولايمكن التعويل على المحافل الدولية لحصول العراق على حقوقه المائية.

IRAQCOPY
Iraq In Global Think Tanks

نشرة تخصصية محدودة التداول يصدرها مركز غداً لادارة الصراع في بغداد وتتركز مهمتها في ترجمة اهم ما تتناوله مراكز التفكير العالمية حول العراق وتقوم ايضا بترجمة اشياء مهمة يعتقد فريق العمل ضرورة اطلاع صانع القرار عليها.

ونود ان نشير هنا الى مجموعة امور: -

الامر الاول: تتالف كل ترجمة من:

- **ملخص تنفيذي**: وهو خلاصة الترجمة حسب كاتبها ويقوم المركز فقط بترجمتها وتلخيصها ولا يتصرف بافكارها ومفرداتها.
- ترجمة نص المادة مع الاشارة الى الفقرات المهمة عبر تظليلها باللون الغامق.
- **الملاحظات والتوصيات**: وهي تمثل راي المركز ورؤيته للموضوع. وليس بالضرورة تبنيه للفكرة بل هو خلاصة ما وصل له راي المترجم والباحث.

الامر الثاني: يقوم المركز بترجمة النص كما هو، فلا يعني ان المركز يتبنى رأي الكاتب.

الامر الثالث: ان هذه النشرة تخصصية وترسل فقط لمجموعة محدودة جدا من صناع ومتخذي القرار في العراق. ولا يجوز نشرها شرعاً وقانوناً الا باذن من مدير المركز حصراً.

الامر الرابع: يسر المركز استقبال ملاحظاتكم وتصويباتكم وانتقاداتكم البناءة. على البريد الالكتروني ورقم الهاتف المثبتان على صفحات النشرة.

الامر الخامس: المركز مستقل ماليا واداريا بشكل كامل ولا يستقبل اي تبرعات او معونات.

غداً
Tomorrow لإدارة الصراع

مركز غداً لإدارة الصراع

IRAQCOPY

Iraq In Global Think Tanks